

النمو الاقتصادي هو ارتفاع في قيمة الخدمات وكذلك السلع المنتجة في بلد معين خلال فترة زمنية محددة. لكن الاقتصاد يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط والغاز وموارده لتطوير النمو الاقتصادي والإيرادات. تعمل سلطنة عمان على تنويع اقتصاد البلاد لتقليل الاعتماد على النفط والغاز الطبيعي. وسعت إلى تطوير مهارات القوى العاملة على المستوى المحلي بالإضافة إلى انخفاض وارتفاع أسعار النفط على المستوى الخارجي. إلا أن الاقتصاد العُماني يمر الآن بمرحلة انتقالية في موضوع تنويع مصادر الاقتصاد. جسم: مؤشرات النمو الاقتصادي (2021-2023) نما الناتج المحلي الإجمالي لسلطنة عمان بمعدل إيجابي في عامي 2021 و2022، وقد ساهم وضوح السياسات والحوكمة والخطة الخمسية في تحقيق تحسن شامل في مؤشرات الاقتصاد وزيادة الاستثمار وزيادة دخل الدولة. زيادة نمو الاقتصاد العُماني والعالمي في عامي 2023 و2024 وانخفاض التضخم بسبب تطبيق استراتيجيات معينة مثل تسعير الوقود وتوسيع الإطار الزمني لدعم الكهرباء، وشراء واستيراد القمح من روسيا وبرنامج دعم المزارعين. مؤشرات التنمية البشرية: تركز على توفير التعليم وتحسينه والسعي لتحسين جودته من خلال استخدام التكنولوجيا بهدف تعزيز الأمن الوظيفي للمواطنين والسعي إلى التمكين وتقليل الاعتماد على الوافدين التوسع في تقديم التخصصات الطبية في الجامعات والطبية الكليات في محافظات السلطنة ومستوى معيشة المواطنين وتوفير حياة مستدامة مثل برامج دعم الشباب والنساء لتوفير التمكين الاجتماعي والاقتصادي، الاهتمام بالشباب مهم لأن الشباب هم أساس تنمية المجتمع و الاقتصاد لأنهم يبنون المجتمع. ونظام الموازنة الإلكترونية، ارتفع نشاط قيمة الثروة الزراعية والسكنية مقارنة بالقيمة المستهدفة. استخدام الذكاء الاصطناعي والتطور التكنولوجي في تنمية قطاعات التنويع الاقتصادي. التركيز على الاتفاقيات المتعلقة بالتجارة (التجارة الحرة) والاستثمارات بين سلطنة عمان والدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى. معدل الفقر وأبرز الجهود والإجراءات المتخذة لمواجهته (2021-2023): تعرض الاقتصاد العُماني لضربة كوفيد-19 التي غزت آثارها العالم. وبحلول عام 2021، لقد انخفضت آثار جائحة كوفيد-19، مثل فرض ضريبة مضافة، مما ساهم في التحول المالي من العجز إلى الفائض في عام 2022. وتحديد الإيرادات غير النفطية وتعديل النفقات، والظروف المالية الخارجية. تعتمد آليته على الضبط المالي ويهدف إلى توزيع الدين على مسار مستدام من خلال زيادة الإيرادات غير النفطية وتحسين الإنفاق وإعادة هيكلة المؤسسات المملوكة للدولة. كما تهدف إلى تعزيز تجارة القطاعات غير النفطية خارجياً. وأدى برنامج التمويل متوسط الأجل إلى تعديلات وتسهيلات للقطاع الخاص وخلق فرص عمل. وفي التطورات الأخيرة، وأدى اللجوء إلى جهود التفاوض إلى انخفاض العجز المالي وانخفاض معدل البطالة في عام 2021. بسبب ارتفاع الهيدروكربونات والإيرادات واستمرار تنفيذ تدابير التصحيح المالي. ومن شأن استمرار تنفيذ الإصلاحات الهيكلية أن يحسن النمو الاقتصادي والرخاء. خطط وأهداف الحكومة لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة على المستوى العالمي والمحلي: يعتمد اقتصاد سلطنة عمان على تطوير التكنولوجيا والمعرفة، ورفع معدل الابتكار والإبداع بهدف زيادة التنويع الاقتصادي (تنويع الاعتماد). ورفع مستوى الاستثمار المحلي والأجنبي، بما في ذلك: زيادة نمو القدرة التنافسية للاقتصاد، ومتابعة إنتاج الخدمات والسلع التنافسية، ويجب أن يكون الاقتصاد الجديد قادراً على مواكبة التغيرات والتحديات فيما يتعلق بالثورات الصناعية وتحقيق التنمية الشاملة. ولذلك تتخذ الحكومة مجموعة من الخطوات في هذا الصدد: يتم كل 5 سنوات تحديد القطاعات التي تشجع وتزيد التنويع الاقتصادي بالإضافة إلى القطاعات المكملة لبناء اقتصاد عماني قائم على الابتكار وتشجيع ريادة الأعمال مع إنتاج سلع وخدمات تنافسية ومتنوعة توفير السياسات والقوانين والموازنات الاقتصادية التي تساعد على تحسين استخدام الإيرادات العامة في الدولة. تطوير النظم البيئية المرتبطة بالقطاعات والمؤسسات المختلفة، تحديات وتطورات الأمن السيبراني. التشريعات المتعلقة بالبيئة والاقتصاد مرنة وقابلة للتجديد. الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي ولذلك تركز رؤية عمان واستراتيجياتها الخضراء على استخدام الموارد الطبيعية غير التقليدية وتنويع مصادر الطاقة: مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية،